Impediments to and Solutions of Pioneering Entrepreneurship in Algeria; A Descriptive Analytical Study

Dr. Muhammad Gabr Al-Said Abdu-Allah Gameel
Assistant Professor at Dept. of Islamic Jurisprudence & Islamic Jurisprudence Foundations, Faculty of Islamic Sciences, Al-Madinah International University, Cairo, Egypt
Email: muhammad.gabr@mediu.my Tel. 00201002761388

Email: muhammad.gameel22@gmail.com / mj.jamil22@yahoo.co.uk

mohamed.gabr@Ims.mediu.edu/my

Skype: muhammad.gameel

Received:25 /06/2023 ***Accepted :08/01/2024*** ***Published :31/01/2024***

Abstract

The study's objective was to explore the impediments to and solutions to pioneering entrepreneurship in Algeria. The study administered the descriptive analytical approach. A review of literature was conducted. The study came to the conclusion that the most significant impediments to pioneering entrepreneurship in Algeria are economic stagnation and exportation obstacles. The study made the recommendation that usury including bank's interests ought to be illegalized and concluding economic integration between Muslim countries in order to realize pioneering entrepreneurship in Algeria.

Keywords: *Pioneering Entrepreneurship, Algeria.*

 P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

معوقات تحقيق الريادة في قطاع المقاولاتية في الجزائر وطرق مواجهتها

د. محمد جبر السيد عبد الله جميل
أستاذ القضاء والسياسة الشرعية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، فرع القاهرة

تاريخ الإرسال: 2023/06/25 تاريخ القبول: 2024/01/08 تاريخ النشر: 2024/01/31

ملخص

استهدفت الدراسة الحالية تجلية التحديات التي تحول دون تحقيق الريادة في قطاع المقولاتية في الجزائر وطرق مواجهتها. واستندت الدراسة إلى المنهج الوصفي. واعتمدت في إطار ذلك على الأسلوب التحليلي. وتمثلت أداة الدراسة في مسح الأدبيات المتعلقة بموضوع الدراسة. وأسفرت الدراسة عن أن هناك أسبابا عديدة تحول دون تحقيق الريادة في قطاع المقاولاتية في الجزائر أبرزها: الركود الاقتصادي، وصعوبة تصدير المنتج إلى الخارج وأوصت الدراسة بحظر الفوائد بما في ذلك الفوائد المصرفية وعقد اتفاقيات التكامل مع البلدان الإسلامية لتنشيط قطاع المقاولاتية، وتحقيق الريادة فيه.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، الريادة، الجزائر.

مقدمة:

إن الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا،

من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك

له، وأشهد أن محمدا عبده، ورسوله.

(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون) (سورة آل عمران، الآية: 102).
(يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام، إنَّ الله كان عليكم رقيبا) (سورة النساء، الآية: 1).
(يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم أعمالَكم ويغفر لكم ذنوبَكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما) (سورة الأحزاب، الآية: 70).

أما بعد (الألباني، 2000، ص3):

فتعد "ظاهرة المقاولاتية [1] (ريادة الأعمال) والاهتمام بالمشاريع الناشئة لا سيما المبدعة والمبتكرة منها أحد التوجهات الاقتصادية الحديثة التي تتبناها الكثير من الدول كمقاربة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية" (احمد بن قطاف، 2021، ص186).

وفي ظل الأزمة المالية التي يعيشها المجتمع الجزائري، والتي كادت أن تعصف باقتصاده الوطني، وفي ظل تداعياتها التي طالت جميع مناحي الحياة، وتفاقم مشكلة البطالة خاصة بين الشباب (سامية بن رمضان، 2018، ص200)، بات من الضروري البحث عن بديل يمكن الاعتماد عليه للخروج من هذه الوضعية الحرجة التي تهدد استدامة الأمن، واستقرار البلد في كافة المستويات (أمينة بن جمعة وجرمان الربيعي، 2017، ص270). وتمثل ذلك في التوجه نحو تشجيع روح المقاولاتية لإنشاء أعمال تتسم بالمبادرة والابتكار وتساهم في توفير فرص عمل، وتحقيق النمو الاقتصادي (سامية بن رمضان، 2018، ص200). "والجزائر كغيرها من الدول أبدت اهتماما بالغ النظير لموضوع المقاولاتية كونها تعد إحدى مصادر التنويع الاقتصادي" (حمزة بن وريدة، وصلاح الدين كروش، ومحمد هبول، 2021، ص348)، إذ يعد قطاع المقاولاتية أحد أهم السبل الكفيلة لإنعاش الاقتصاد الجزائري، ومن أجل نشر ودعم قطاع المقاولاتية بالجزائر، عملت السلطات على توفير مختلف الشروط الأساسية لقيام نشاط المقاولاتية، بدءا من الإجراءات القانونية إلى غاية قيام أو إنشاء المؤسسة على أرض الواقع (أمينة بن جمعة وجرمان الربيعي، 2017، ص270). فللمقاولاتية أهمية كبيرة في الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر الذي يمتلك حيويته ذاتيا وفق خصائص السوق. كما أنها قطاع اقتصادي منتج للثروة. كما أن لها دورا كبيرا في تشجيع الاستثمار. أضف إلى أهميتها في تحقيق الابتكار في مجال ألأعمال. هذا بجانب أهميتها في التشغيل وتقليص معدل البطالة (عبد القادر عكوشي، 2022، ص549)؛ أي: أن المقاولاتية محرك كبير لتيسير فرص العمل، والنمو الاقتصادي (أمينة بن جمعة وجرمان الربيعي، 2017، ص274).

ومع أن الجزائر قد وضعت العديد من البرامج والآليات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (احمد بن قطاف، 2021، ص186). وتحقيق الريادة في هذا القطاع الحيوي، "ورغم الدور الفعال الذي تلعبه هذه البرامج في دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن هذه المساهمة لا تزال ضعيفة، كما أن وتيرة نمو المؤسسات يبقى بعيدا كل البعد عن المستوى المطلوب" (عبد الناصر بن الشيخ ولخضر بن علية، 2019، ص376). أضف إلى ذلك أن "الفكر المقاولاتي في الجزائر لا يزال ضعيفا ولم يتطور مقارنة بالدول المجاورة " (أمينة بن جمعة وجرمان الربيعي، 2017، ص270)؛ أي: أن المفاولاتية في الجزائر دون مستوى الريادة (أمينة بن جمعة وجرمان الربيعي، 2017، ص275- 276)؛ ومن هنا يثور التساؤل بشأن طبيعة العوامل التي تحول دون تحقيق الريادة في قطاع المقاولاتية في الجزائر، وكيفية التغلب عليها. وهذا ما تسعى الدراسة الحالية للإجابة عنه في السطور التالية.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

مشكلة الدراسة

تنصب الدراسة الحالية العوامل التي تحول دون تحقيق الريادة في قطاع المقاولاتية في الجزائر وطرق مواجهتها ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤل الآتي: ما العوامل التي تحول دون تحقيق الريادة في قطاع المقاولاتية في الجزائر، وما طرق مواجهتها ؟

هدف الدراسة

بناءا على التساؤل السابق، فإن هدف الدراسة يتحدد في تجلية معوقات تحقيق الريادة في قطاع المقاولاتية في الجزائر، وسبل مواجهتها.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في جانبين هما:

الجانب الأول: الأهمية النظرية: تتجلي الأهمية النظرية للدراسة في أنها تحاول استكمال الجهود العلمية التي انصبت على مجال المقاولاتية. وذلك في محاولة لإثراء ما كتب في هذا الخصوص.

الجانب الثاني: الأهمية التطبيقية: تتجلي الأهمية التطبيقية للدراسة في أنها تسهم في تبصير صناع القرار والمعنيين بالاقتصاد الجزائري بالعوامل التي تحول دون تحقيق الريادة في قطاع المقاولاتية في الجزائر، وسبل مواجهتها بما يساعد على تعزيز هذا القطاع، وتعظيم عوائده.

منهج الدراسة

استندت الدراسة إلي المنهج الوصفي. واستندت في إطار ذلك إلى الأسلوب والتحليلي؛ إذ تم استخلاص العوامل التي تحول دون تحقيق الريادة في قطاع المقاولاتية في الجزائر، وسبل مواجهتها. وذلك في ضوء الأدبيات التي تناولتها بالعرض والدراسة.

خطة الدراسة

تتألف الدراسة من مقدمة، وتمهيد، ومطلبين، وخاتمة، وفهرس كالآتي:

المقدمة: تتناول مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهميتها، ومنهجها، وخطة الدراسة.

المطلب الأول: يستعرض العامل المتعلق بالركود الاقتصادي وأثره على قطاع المقاولاتية في الجزائر، وكيفية التغلب على ذلك.

المطلب الثاني: يتطرق العامل المتعلق بصعوبة تصدير المنتج للخارج وأثره على قطاع المقاولاتية في الجزائر، وكيفية التغلب على ذلك.

الخاتمة: تتناول نتائج الدراسة، وتوصياتها.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

الفهرس: يتضمن قائمة بالمراجع التي استندت إليها الدراسة.

ويجري تفصيل ذلك كالآتي:

تمهيد

من المعلوم أن هناك عوامل عديدة تحول دون تحقيق الريادة في قطاع المقاولاتية في الجزائر؛ منها ما يتعلق بشخص المقاول ومنها ما يرتبط بالنظام الاقتصادي، ومنها ما يرتبط بالبيئة الاجتماعية. وتحمل إحدى الدراسات هذه الأسباب في فئتين من الأسباب هما: الأسباب الخارجية؛ أي: التي تتعلق بالنظام الاقتصادي وهي (عبد الناصر بن الشيخ ولخضر بن علية، 2019، ص376): الركود الاقتصادي، وصعوبة تصدير المنتج للخارج، والإقبال على المنتج الأجنبي على حساب المنتج المحلي، وقلة استفادة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الامتيازات والتسهيلات التي تمنحها الدولة لقطاع المقاولاتية، ، وقلة المواد الخام وصعوبة الحصول عليها، ونقص المعدات المطلوبة لإقامة المشروع وصعوبة استيرادها. والفئة الأخرى من الأسباب هي: الأسباب التي تتعلق بشخص المقاول وهي (عبد الناصر بن الشيخ ولخضر بن علية، 2019، ص376): ضعف إصرار صاحب المشروع على مواصلته، وضعف قدرة صاحب المشروع على التغلب على المصاعب التي تواجهه، ونقص خبرة صاحب المشروع وضعف كفاءته في إدارة المشروع، وضع خطة المشروع وفقا لبيانات غير دقيقة، وإهدار مال المشروع في الإنفاق الشخصي. وهذه الأسباب لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض، وإنما يؤثر ويتأثر بعضها بالبعض، وتتفاعل فيما بينها على النحو الذي يؤدي إلى إضعاف المقاولاتية.

ومع أهمية العوامل المذكورة إلا أنها تختلف في وزنها النسبي من حيث قوة تأثيرها. إذ تشير الملاحظات الميدانية إلى أن أكثر هذه العوامل تأثيرا عاملان هما:

- الركود الاقتصادي.
- صعوبة تصدير المنتج للخارج.

ونظرا لأهمية هذين العاملين مقارنة بغيرهما من العوامل، وضيق المقام عن الإسهاب في بقية العوامل، سيتم تسليط الضوء على هذين العاملين وكيفية مواجهتهما في مطلبين على النحو الآتي:

1. الركود الاقتصادي وأثره على قطاع المقاولاتية، وكيفية مواجهته:

الركود الاقتصادي هو انخفاض معدل النمو الاقتصادي في قطاع من القطاعات أو في دولة من الدول. وعادة ما يرجع ذلك إلى عدم التواءم بين الإنتاج [(2)]، والاستهلاك؛ إذ يفوق معدل الإنتاج معدل الاستهلاك. مما يترتب عليه كسادا سِلَعيا وانخفاضا في الأسعار نتيجة لكثرة المعروض. وبالتالي يتعذر على المنتجين بيع مخزونهم السلعي فيضطرون إلى تخفيض معدل الإنتاج، وتسريح فائض العمالة، مما ينجم عنه ارتفاع معدل البطالة. هذا وينعكس

الركود الاقتصادي في قطاع ما على غيره من القطاعات. أضف إلى ذلك أنه إذا تزايد الركود، فإنه يؤدي إلى حالة من الكساد الافتصادي [3].

وقد يكون الركود الاقتصادي مؤقتا ويسمى في تلك الحالة بالانكماش الاقتصادي. والانكماش الاقتصادي عبارة عن تراجع النشاط الاقتصادي عبر اقتصاد بأكمله يستمر لعدة أشهر. أي: أنه تراجع مؤقت للأداء الاقتصادي. وتتميز فترات الانكماش بتباطؤ الإنتاج، وارتفاع معدل البطالة. وعادة ما يكون الانكماش ناجما عن الركود. ويختلف الانكماش عن الركود في كون الأول مؤقت بمدة معينة والتي تستغرق عدة أشهر في الغالب ثم يعود الاقتصاد لنشاطه. أما الركود فإنه انكماش ملحوظ في النشاط الاقتصادي يطال جوانب الاقتصاد كافة، ويستمر لأكثر من عدة أشهر. ويتجسد في انخفاض الناتج المحلي، وارتفاع في معدل البطالة، وتباطؤ في مبيعات التجزئة، والإنتاج الصناعي، وتراجع إنفاق المستهلكين.

ومما لا شك فيه ان حالة الركود والانكماش الاقتصادي لها انعكساتها السلبية على قطاع المقاولاتية في الجزائر (عبد الناصر بن الشيخ ولخضر بن علية، 2019، ص376). ومن أبرز هذه الانعاكسات تعذر بيع المنتجات التي ينتجها أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لضعف الإقبال على الشراء. أضف إلى ذلك أنهم قد يضطرون لبيع منتجاتهم بسعر التكلفة أو أقل للتخلص من مخزونهم السلعي. وفي كلتا الحالتين، فإنهم سيتعرضون لخسائر مالية قد تنتهي بهم إلى غلق مشروعاتهم من الأساس.

والسبيل الأمثل لمواجهة حالة الركود والانكماش الاقتصادي هو حظر الفوائد بما فيها الفوائد المصرفية. إذ أنها العامل الرئيس في نشوء حالة الركود والانكماش الاقتصادي، وذلك من وجوه عدة تتضح على النحو الآتي (عمر الأشقر، 1998، المجلد الأول، ص620 – 628):

1- تعطيل الطاقات البشرية:

إن الربا يعطل الطاقات المنتجة، ويدعو إلى إهمال العمل. فالربا في حقيقته "أكل مال يكسبه صاحبه بغير جهد أو بذل، وإنما بمجرد الانتظار واستغلال حاجة المحتاج أو باستغلال فرص القحْط والجوع إذا انتشرت الفاقة" (عيسى عبده، 1977، ص93). ولا تتقدم حياة الإنسان ولا تزدهر إلا ببذل الطاقة في الإعمار والتنمية. يقول الرازي – رحمه الله –: "الله تعالى إنما حرَّم الربا من حيث أنه يمنع الناس عن الاشتغال بالمكاسب، وذلك لأن صاحب الدرهم إذا تمكن بواسطة عقد الربا من تحصيل الدرهم الزائد نقدا أو نسيئة خف عليه اكتساب وجه المعيشة، فلا يكاد يتحمل مشقة الكسب والتجارة والصناعات الشاقة، وذلك يُفضي إلى انقطاع منافع الخلق، ومن المعلوم أن مصالح العالم لا تنتظم إلا بالتجارات والحِرَف والصناعات والعمارات" (الفخر الرازي، مفاتيح الغيب، 2000، ج7، ص74). ولا ينكر عاقل أن واقع الطاقات المنتجة في البلدان التي تتعامل بالربا واقع أليم. فالكثير من هذه الطاقات مهمل ومعطل لركونهم إلى عوائد الربا لتغطية نفقاتهم المعيشية. وتخلف هذه الطاقات عن العمل معناه تراجع

الإنتاج، ومع تراجع الإنتاج يتباطأ نمو الاقتصاد ويعتريه الانكماش والركود وينتهي به المطاف إلى الكساد. وفي ظل ذلك تتضاءل فرص نمو المقاولاتية.

2- تعطيل المال:

إن الربا يعطل المال أيضا عن الدوران والعمل. فنظرا لتطلع المؤسسة الربوية إلى الكسب الوفير، فإنها لا تدفع الأموال إلى المشروعات الاقتصادية إلا بمقدار يضمن عودة المال وفيرا، وهي تحبسه إذذا ما أحست بالخطر أو طمعت في نيل نسبة أعلى من الفادة في المستقبل. وعندما يقل المال في السوق، يترتب على ذلك تراجع المشروعات الاقتصادية، وتزايد البطالة. ولذا توعد الله تعالى الذين يكنزون المال بالعذاب الأليم. قال الله تعالى: (والذين يَكْنِزُون الذهَبَ والفِضةَ ولا يَنفقونها في سبيلِ اللهِ فبشِّرهُم بعذابٍ أليم * يومَ يُحْمى عليها في نارِ جهنمَ فتُكوى بها جباههُم وجنُوبُهم وظُهُورُهم هذا ما كَنزتُم لأنفسِكم فذوقوا ما كنتم تَكْنِزُون) (سورة التوبة، الآيتان 34-35). فالربا لون من ألوان كنز المال لأنه حبس له عن التداول والدوران في سوق العمل. وقد حرص الإسلام على تدفق المال إلى كل أفراد المجتمع وألا يصبح دُولة بين الأغنياء دون غيرهم: قال الله تعالى: (كي لا يكونَ دُولةً بين الأغنياء منكم) (سورة الحشر، جزء من الآية 7)؛ أي: لا يكون المال حكرا على الأغنياء دون سواهم. وهذا ما يقوم به الربا؛ إذ يحبس المال عن التدفق والدوران في المجتمع. مما يعطل المنافع العامة المبتغاة من ورائه. إذ تنحسر المشاريع الإنتاجية التي تمتص الطاقات العاملة على الرغم من الأموال الطائلة التي تحوزها بعض الفئات في المجتمع، والتي إذا ما أطلقت للتدفق والدوران لكفت الدولة مؤونة الاقتراض لتمويل المشروعات التنموية، وسدت منابع البطالة. ولكَفَتْ المشروعات الصغيرة والمتوسطة حاجتها إلى التمويل اللازم.

3- التضخم:

التضخم هو: "ارتفاع في المستوى العام للأسعار نتيجة للزيادة في الكمية المتداولة من النقود دون أن يصحب ذلك زيادة مناظرة في الإنتاج" (إسماعيل عبد الكافي، د. ت.، ص125). ويعد الربا أحد أسباب التضخم. فبمجرد رفع نسبة الفائدة على القروض، فإن ذلك يجبر أصحاب السلع والخدمات على رفع أسعار هذه السلع والخدمات، بل ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا غير طبيعي. ومع ارتفاع أسعار السلع والخدمات ارتفاعا غير طبيعي، يحجم المستهلكين عن الشراء. مما يؤدي إلى الركود. إذ يتراكم المخزون السلعي لدي المنتجين. ومع انخفاض الإقبال على الشراء، يتعذر على المنتجين عموما، والمنتجين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة خصوصا تصريف منتجاتهم. مما يزيد من احتمالية تصفية مشروعاتهم.

4- البطالة:

من المعلوم أنه إذا ارتفعت أسعار السلع والخدمات ارتفاعا ملحوظا، فإنه يترتب على ذلك تراجع الإقبال عليها. ومع تراجع الإقبال على السلع والخدمات، تقلل المؤسسات الإنتاجية والخدمية من الإنتاج، وقد

تتوقف عنه. وفي حالة الاضطرار إلى تخفيض الإنتاج، فإن هذه المؤسسات تقوم بالاستغناء عن جزء من عمالها، وقد تضطر إلى الاستغناء عنهم كلية إذا أوقفت إنتاجها لركود منتجاتها. مما يزيد من أعداد العاطلين، ويفاقم من حدة مشكلة البطالة. وتزايد أعداد العاطلين يزيد الركود الاقتصادي سوءا. إذ أن ذلك معناه تراجع القوة الشرائية للسلع والخدمات. إذ يشكل العاطلون شريحة لا يستهان به من شرائح المستهلكين. وتراجع قدرتهم على الشراء – لعجزهم المادي – يفاقم من مشكلة تصريف المخزون السلعي خاصة تلك المتعلقة بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبذا ينحسر نشاط هذه المشروعات يوما إثر يوم.

5- الانحراف بالاقتصاد عن المسار الرشيد:

من الآثار الوخيمة للربا أنه ينحرف بالاقتصاد عن الوجهة النافعة. فالقروض الربوية في معظمها لا توظف إلا في مجالات تعود بربح أكثر مما فرضته المؤسسة الربوية بغض النظر عن أهميتها التنموية. إذ يوظف المال في المشاريع الأكثر إدرارا للربح حتى وإن كانت تخالف الدين الذي يدين به المجتمع أو لا تعود بالنفع عليه. إذ غالبا ما تستثمر القروض الربوية في إقامة مشروعات ترفية لا حاجة للمجتمع والاقتصاد إليها سوى أنها تدر عائدا أعلى من غيرها كالفنادق والقرى والمنتجعات السياحية، هذا فضلا عما يلحق بها من صالات للرقص، والقمار وتعاطي الخمور وغير ذلك من مخالفات شرعية. ونظرا لأن الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة عادة ما لا يحقق الربح السريع والكبير مقارنة بهذه المشروعات الترفية، تتضاءل فرص ضخ الأموال في هذه القطاع. مما يفاقم من ضعفه وانحساره.

أضف إلى ما سبق فإن تكبيل المجتمع بقيود الربا يجعل أفراده يعملون ويعملون ولا يستفيدزن من عملهم شيئا لأن ثمرة ذلك تذهب إلى خزائن المرابين، وعندئذ لا يستطيع الأفراد توفير احتياجاتهم مما يولد موجة من الغضب والسُخط الاجتماعي، فتحصل الاحتجاجات والثورات والاضطرابات التي تهدد الأمن العام والسلام المجتمعي، وقد تودي بالمجتمع إلى التفكك والانهيار. وهذا المناخ لا يعد مواتيا للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إذ أن الاستثمار في حاجة إلى بيئة يسودها الأمان والاستقرار.

وعلى ذلك فلا سبيل إلى المواجهة المثلى لحالة الركود والانكماش الاقتصادي إلا بالتخلص من الربا ذاته، فالربا لم يكن يوما وسيلة لتنشيط الاقتصاد وحلا لمشكلاته، وإنما هو أداة لتدميره. ويدلل على ذلك البلدان التي تكتوي بناره وتعاني ويلاته في عالم اليوم وعالم الأمس. وما ينشط به الاقتصاد حقا هو صياغته على النظام الإسلامي. فالإسلام "يقيم نظاما اقتصاديا أحد أصوله الهامة تحريم الربا، فتحريم الربا ليس حكما من الأحكام الجزئية، إنَّ هذا التحريم قاعدة من القواعد وأصل من الأصول، ومن هنا استحق آكلوه هذا الترهيب والوعيد الذي ورد في القرآن العظيم، ولن يقوم نظام إسلامي ما لم يلفظ المسلمون الربا من قوانينهم وتعاملهم. وتحريم الربا في الإسلام يقابله في الطرف الآخر إباحة استثمار المال بالطرق التي تتصف بالعدل، وتقيم الاقتصاد على أسس تحفظ المجتمع كما تحفظ الاقتصاد. لقد أباح الإسلام في مقابل تحريم الربا البيع، وأقر الرسول صلى الله عليه وسلم

مبدأ المشاركة في الأعمال المنتجة، كما أقر مبدأ القِرَاض، وذلك بدفع أصحاب الأموال أموالهم لمن يستثمروها بجزء مُشَاع، يتذبذب فيه العائد إلى أصحاب المال ارتفاعا وانخفاضا بمقدار ما يحققونه من أرباح، ويكون صاحب المال شريكا في الغُرْم كما هو شريك في الغُنْم" (عمر الأشقر، **1998**، المجلد الأول، ص642).

وعلى ذلك فالواجب على الحكومات في ديار الإسلام منع الربا، وتعزير المتعاملين به لدرء شروره، وتجنب أخطاره. كما يتوجب على هذه الحكومات فتح الباب أمام البديل الشرعي وهو إقامة المصارف وبيوتات المال على النظام الإسلامي الذي يقوم على الإقراض والاقتراض الحسن لا الإقراض والاقتراض الربوي. ومتى تحقق ذلك، انحسر الركود والانكماش الاقتصادي، وازدهر بذلك قطاع المقاولاتية، وتدعمت قدرته التنافسية، مما يفتح له المجال لتحقيق الصدارة والريادة.

2. صعوبة تصدير المنتج للخارج، وأثرها وكيفية مواجهتها:

يعد التصدير أمرا حيويا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. إذ تتمكن من خلاله من فتح أسواق جديدة لمنتجاتها. أضف إلى أهميته في زيادة حجم أرباحها. هذا فضلا عما يتيحه من تنوع في الأسواق، مما يقلل من نسبة التعرض للمخاطر والتي ترتفع في حالة الاعتماد على سوق واحدة. هذا بجانب تخفيض تكلفة إنتاج السلعة الواحدة بسبب التوسع في خطوط الإنتاج للوفاء بالطلب المحلي والدولي. كما أن من محامد التصدير أنه يتيح الفرصة لاكتساب معارف ومهارات وأساليب جديدة في الإنتاج والتسويق من جراء الاحتكاك بالمنافسين الدوليين. إذ يسهم ذلك في تراكم خبراتها مما يسمح لها بتطوير أدائها ووظائفها باستمرار ويدعم قدرتها على المنافسة داخليا وخارجها.

ومع أهمية التصدير إلا أنه يشكل صعوبة لقطاع المقاولاتية في الجزائر. ويعد ذلك أحد العوامل الأساسية وراء ضعف هذا القطاع، وتضاؤل فرصه لتحقيق الريادة (عبد الناصر بن الشيخ ولخضر بن علية، 2019 ، ص376). وكان لذلك آثاره الوخيمة. من ذلك الاقتصار على سوق واحدة هي السوق المحلي، وما يتعلق بذلك من ارتفاع نسبة المخاطر وخصوصا إذا ما أصاب السوق الداخلي حالة من الركود الاقتصادي أو حالة ما إذا تم إغراق هذا السوق بالمنتجات الأجنبية. هذا بالإضافة إلى حرمان هذا القطاع من الاحتكاك بالأسواق الأجنبية واكتساب خبرات جديدة وتعزيز قدرته التنافسية.

وترجع صعوبة تصدير المنتج إلى الخارج إلى أسباب عديدة أبرزها التبعية للبلدان الكفرية. إذ يعد ارتباط الدول الإسلامية بالدول الكفرية في إطار علاقة التابع بالمتبوع احد أسباب تعذر التصدير أمام قطاع المقاولاتية. إذ أن سياسة الدول الكفرية هي استنزاف كل ما من شأنه أن مصدر قوة للدولة الإسلامية. ولما كان التصدير هو أحد أسباب تقوية الدولة الإسلامية فإنها تتخذ كل سبيل للحيلولة دون ذلك كأن توعز لوكلاء الاستيراد في الدولة التابعة عرقلة أية جهود تتخذ لتيسير التصدير. أضف إلى ذلك أن الدول الكفرية تبذل قصارى جهدها كي تحافظ على كون الدولة الإسلامية سوقا مستهلكة لتصريف منتجاتها لا أن تكون دولة منتجة أو مُصَدِّرة. وهذا

انطلاقا من كراهيتهم للمسلمين. إذ أن من المعلوم أن الكفرة يكرهون المسلمين، ولا يحبون الخير لهم، ويسعون لإيصال الشر لهم بكل سبيل. ويستدل على ذلك بالعديد من الأدلة من كتاب الله تعالى منها الآتي:

- **الدليل الأول**: قال الله تعالى في شأن الكفار: (وَدُّوا ما عَنِتُّم قد بَدَت البغضاءُ من أفواهِهم وما تُخْفي صُدُورهم أكبرُ قد بَيَّنَا لكم الآياتِ إنْ كنتم تعقلون * ها أنتم أُوْلاَءِ تُحِبُّونَهم ولا يُحِبُّونكم وتؤمنونَ بالكتاب كلِّهِ وإذا لَقُوكُم قالوا آمنَّا وإذا خَلَوا عَضُّوا عليكم الأناملَ مِن الغَيْظِ، قُل مُوتوا بغَيْظِكم إنَّ الله عليمٌ بذات الصدور * إنْ تَمْسَسْكُم حَسَنَةٌ تَسُؤهُم وإنْ تُصِبْكم سيئةٌ يَفْرَحوا بها وإنْ تَصْبِروا وتَتَّقَوا لا يَضُرُّكُم كَيْدُهم شيئا، إنَّ اللهَ بما يعملون مُحيطٌ) (سورة آل عمران، الآيات 118 – 120). يقول ابن كثير – رحمه الله – في تفسيره لهذا الآيات: " قال تعالى: (قد بَدَت البغضاءُ من أفواهِهم وما تُخْفي صُدُورهم أكبرُ)؛ أي: قد لاحَ على صَفَحَات وجوههم، وفَلَتَات ألسنتهم من العداوة، مع ما هم مشتملون عليه في صدورهم من البغضاء للإسلام وأهله، ما لا يَخفى مِثْلُه على لبيب عاقل، ولهذا قال تعالى: (قد بَيَّنَا لكم الآياتِ إنْ كنتم تعقلون) ... ثم قال تعالى: (إنْ تَمْسَسْكُم حَسَنَةٌ تَسُؤهُم وإنْ تُصِبْكم سيئةٌ يَفْرَحوا بها)، وهذه الحالُ دالة على شدة العداوة منهم للمؤمنين" (ابن كثير، **1999**، ج2، ص92).
- **الدليل الثاني**: قال الله تعالى فيهم: (كيفَ وإنْ يَظْهَروا عليكم لا يَرْقُبُوا فيكم إلاًّ ولا ذِمَّةً يُرْضُونَكم بأفواهِهم وتَأْبَى قلُوبُهُم وأَكثَرُهُم فاسقون) (سورة التوبة، الآية 8). يقول ابن كثير – رحمه الله – في تفسيره: "يقول تعالى مُحَرِّضًا للمؤمنين على معاداتهم والتَّبَرِّي منهم، ومُبيِّنًا أنهم لا يستحقون أن يكون لهم عهد لشِرْكِهم بالله تعالى، وكُفرِهم برسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأنهم لو ظهروا على المسلمين وأُدِيلوا عليهم لم يُبْقُوا ولم يَذَرُوا ولا راقبوا فيهم إلاًّ ولا ذِمَّةً،" (ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، 1999، ج4، ص101). فإن "الناظر في هذه الآيات يدرك حقيقة لا تقبل الجدل والنقاش وهي ان العالم الخارجي لا يريد للمسلمين الخير، والفلاح، بل إن ما يقدمونه من مساعدات ظاهرية إنما تعني تحقيق التبعية الخارجية لهم، والارتباط الكامل فيهم ... إن برامج المعونة الاقتصادية لدول العالم الثالث التي بدأت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ما هي إلا تغطية على عمليات الاستنزاف الاقتصادي المتزايدة من ناحية، مع تزويد بلاد العالم الثالث بالبناء التحتي اللازم لتسهيل مهام الشركات الأجنبية لبناء الطرق والمواصلات ونظم الري والمدارس والخدمات الصحية والطاقة وغيرها من ناحية أخرى .. إذن هذه المعونة تدفع لغرض تشجيع الاستثمار للشركات الأجنبية بدليل اشتراط اتفاقها في شراء سلع من الدولة التي تقدم المعونة او القرض، أو قيام شركاتها بتنفيذ تلك المشروعات التي لأجلها قُدِّم القرض بالإضافة إلى أن القروض تكون

ذات فوائد تُثقل كاهل أي دولة من دول العالم الثالث، وقد تكون القروض المقدمة لتسديد الديون السابقة. وهم في الوقت نفسه يحجبون ويتجاهلون تنمية العالم الثالث بالتقدم العلمي الحديث في مجالات الحياة المختلفة لينهض بنفسه ويستغني عن التبعية" (عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، 2009، ص141). إذن لا محيص عن تذليل صعوبة التصدير في سبيل النهوض بقطاع المقاولاتية إلا بالنحلص من ربقة التبعية للدول الكفرية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال طريقين يتضحان على النحو الآتي:

اولا-: التوسع في الإنتاج النافع:

إن زيادة الإنتاج النافع –كما وكيفا – وخصوصا للسلع الضرورية كالسلع الغذائية يشكل حجر الزاوية للتخلص من التبعية للدول الكفرية، وتذليل العقبة الكاداء امام التصدير. إذ أن أحد أدوات الهيمنة الكفرية على بلدان المسلمين هي التحكم في اقواتهم. إذ أنها تبذل الغالي والنفيس للحيلولة دون تحقيق الدولة المسلمة للاكتفاء الذاتي من الغذاء. لذا كان ألتوسع في إنتاج السلع الضرورية بمثابة الطريق إلى استقلال القرار الوطني.

"فإن كان الإنتاج بحد ذاته مطلبا أساسيا، فإن المقدار المطلوب منه هو الأهم، فالإنتاج لا يعني إنتاج أي شيء، وكل شيء مهما كان الطلب عليه، لأن الإنتاج ينبغي أن يكون فيما ينفع الإنسان مما يدور في حيز الفضيلة الشرعية، فلا ينبغي إنتاج ما يُحرِّم الإسلام استخدامه مهما كان العائد من الربح. وتعطى الأولوية في الإنتاج للأشياء الضرورية النافعة التي ينبغي استثمارها وفق احتياجات الأمة من سلع، ومواد لازمة للبماء بأنواعه. كما ينبغي التوسع في المجال الزراعي، والحيوانين خاصة في البحار ... ففيها من الشراب والكساء والحِلية والمعادن والحيوانات المائية الشيء الكثير ... والسمك لا نقوم بتغذيته وإطعامه إنما يغذيه الخالق سبحانه، فما علينا إلا التوسع في اصطياده ... كما يلزم توجيه الإنتاج الزراعي إلى غرضه الصحيح وهو إطعام البشر بدلا من زراعة القمح والذرة لغرض إنتاج الكحول وقصب السكر لإنتاج البترول" (عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، 2009، ص138).

"إن تركيز الإنتاج لما تحتاجه الأمة وفق ما شرع ليعد كفيلا بحل المشكلات الاقتصادية لأنه في هذه الحالة لن يكون الإنتاج لغرض الربح، وكسب المال، بل سيكون لأجل عمارة الأرض والكسب، والربح يأتي في الدرجة الثانية بعد عمارة الأرض" (عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، **2009**، ص139).

إذن فالتوسع في إنتاج السلع الضرورية والسلع النافعة ضروري لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية للبلدان الكفرية، والتي تشكل عائقا أمام التصدير والارتقاء بقطاع المقاولاتية. هذا علاوة على أن زيادة الإنتاج لا يحقق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية فحسب، بل إن ذلك يعزز من فرص التصدير أيضا. إذ أن الفائض السلعي يتم تصديره للخارج مما يعزز فرص نمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويدعم من قدراته لتحقيق الريادة.

ثانيا–: تحقيق التكامل بين البلدان الإسلامية:

إن تحقيق التكامل بين الدول الإسلامية يعد وسيلة ضرورية للتخلص من التبعية للدول الكفرية. فمن خلال هذا التكامل ستتمكن الدول الإسلامية من تلبية متطلباتها من خلال مواردها الذاتية مما يعنيها عن الاعتماد على الدول الكفرية. مما يخلصها من التبعية لهذه الدول ويزيل بالتالي القيود التي تكبل التصدير وتحول دون نمو قطاع المقاولاتية. أضف إلى ذلك أن التكامل سيفتح أسواق جديدة ومتنوعة أمام المنتجات الوطنية مما يقلل من احتمالات تعرضها للمخاطر التي قد تحيق بالسوق المحلي كالركود الاقتصادي. "ومن مظاهر هذا التكامل ما يلي:

1- تنمية التجارة الخارجية من السلع، والمنتجات الصناعية، والزراعية، وتعطى الأولوية في التبادل التجاري.
2- تخفيف المصاعب الاقتصادية التي تواجه الدول الإسلامية عن طريق القروض الشرعية والإعانات.
3- عمل برامج متكاملة لسد الحاجات الضرورية من غذاء ومواد لازمة للحياة وفق المواد الخام المتاحة في كل بلد إسلامي، والكفاءات القادرة على إنتاجه وتسويقه.
4- تشجيع الاستثمارات المشتركة، وانتقال رؤوس الأموال في المشاريع التي تحقق التكامل الاقتصادي فيما بينها.
5- بذل أقصى جهد ممكن في سبيل استثمار الموارد الطبيعية، وعناصر الإنتاج المتوفرة لديها، وتنمية الإمكانات البشرية والإدارية والفنية اللازمة لتولي إدارة تلك الاستثمارات.
6- إعطاء الأولوية للعمالة الإسلامية من عمال، ومهندسين، وأطباء، ومعلمين، وغيرهم في العمل لدى الدول الإسلامية المحتاجة لهم لاستثمار وتنمية الموارد الطبيعية المتاحة ولتبادل الخبرات الإسلامية بين المسلمين" (عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، **2009**، ص141- 142)

إذن من خلال تحقيق التكامل بين البلدان الإسلامية تتحقق لها استقلاليتها، وبذا ترتفع القيود التي تعرقل عمليات التصدير. هذا فضلا عن فتح أسواق جديدة تستوعب الفائض السلعي مما يحول دون مخاطر الركود الاقتصادي من جهة، ويدفع بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى الأمام، وتحقيق الريادة من جهة أخرى.

الخاتمة

استهدفت الدراسة الحالية تجلية العوامل التي تحول دون تحقيق الريادة في قطاع المقاولاتية في الجزائر وطرق مواجهتها. وأسفرت الدراسة عن العديد من النتائج أبرزها الآتي:

أولا–: هناك عوامل عديدة تحول دون تحقيق الريادة في قطاع المقاولاتية في الجزائر أبرزها ما يلي:

أ. حالة الركود والانكماش الاقتصادي التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري. ففي ظل هذه الحالة يتعذر على أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تصريف منتجاتهم لضعف الإقبال على الشراء. أضف إلى ذلك

أنهم قد يضطرون لبيع منتجاتهم بسعر التكلفة أو أقل للتخلص من مخزونهم السلعي. وفي كلتا الحالتين، فإنهم يكونون عرضة لخسائر مالية متكررة قد تنتهي بهم إلى غلق مشروعاتهم من الأساس.

ب. صعوبة تصدير المنتج إلى الخارج. والتصدير يعد أمرا بالغ الأهمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. إذ تتمكن من خلاله من فتح أسواق جديدة لمنتجاتها. أضف إلى أهميته في زيادة حجم أرباحها. هذا فضلا عما يتيحه من تنوع في الأسواق، مما يقلل من نسبة التعرض للمخاطر والتي ترتفع في حالة الاعتماد على سوق واحدة. هذا بجانب تخفيض تكلفة إنتاج السلعة الواحدة بسبب التوسع في خطوط الإنتاج للوفاء بالطلب المحلي والدولي. كما أن من محامد التصدير أنه يتيح الفرصة لاكتساب معارف ومهارات وأساليب جديدة في الإنتاج والتسويق من جراء الاحتكاك بالمنافسين الدوليين. إذ يسهم ذلك في تراكم خبراتها مما يسمح لها بتطوير أدائها ووظائفها باستمرار ويدعم قدرتها على المنافسة داخليا وخارجها. ومع صعوبة التصدير، تُحْرَم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من هذه المزايا المتعددة مما يضعف قطاع المقاولاتية، ويقلل من فرصه لتحقيق الصدارة.

ثانيا–: هناك طرق عديدة للتغلب على المعوقات التي تحول دون تحقيق الريادة في قطاع المقاولاتية في الجزائر أبرزها ما يلي:

أ. الحد من حالة الركود والانكماش الاقتصادي. والسبيل الأمثل لمواجهة حالة الركود والانكماش الاقتصادي هو حظر الفوائد بما فيها الفوائد المصرفية. إذ أنها العامل الرئيس في نشوء حالة الركود والانكماش الاقتصادي. ووجه ذلك أن الفوائد المصرفية تؤدي إلى التضخم. فبمجرد رفع نسبة الفائدة على القروض، فإن ذلك يجبر أصحاب السلع والخدمات على رفع أسعار هذه السلع والخدمات، بل ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا غير طبيعي. ومع ارتفاع أسعار السلع والخدمات ارتفاعا ملحوظا، يحجم المستهلكين عن الشراء. مما يؤدي إلى الركود. إذ يتراكم المخزون السلعي لدي المنتجين. ومع انخفاض الإقبال على الشراء، يتعذر على المنتجين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة تصريف منتجاتهم. مما يجعلهم عرضة للخسائر المالية، وتصفية مشروعاتهم في نهاية المطاف.

ب. تذليل العقبات التي تعرقل مسألة التصدير. ويتحقق ذلك من خلال أمرين هما:

الأمر الأول–: التوسع في إنتاج السلع الضرورية والسلع النافعة وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية للبلدان الكفرية، والتي تشكل عائقا أمام التصدير والارتقاء بقطاع المقاولاتية. هذا علاوة على أن زيادة الإنتاج لا يحقق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية فحسب، بل إن ذلك يعزز من فرص التصدير أيضا. إذ أن الفائض السلعي يتم تصديره للخارج مما يعزز فرص نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وازدهار قطاع المقاولاتية، وبلوغه مكانة الريادة.

الأمر الثاني–: تحقيق التكامل بين الدول الإسلامية. فمن خلال هذا التكامل تتمكن الدول الإسلامية من تلبية متطلباتها من خلال مواردها الذاتية مما يعنيها عن الاعتماد على الدول الكفرية، ويخلصها من التبعية لهذه الدول ويزيل بالتالي القيود التي تكبل التصدير وتحول دون نمو قطاع المقاولاتية. أضف إلى ذلك أن التكامل بين الدول الإسلامية يفتح أسواق جديدة ومتنوعة أمام المنتجات الوطنية مما يقلل من احتمالات تعرضها للمخاطر التي قد تحيق بالسوق المحلي كالركود الاقتصادي.

وفي ضوء ما أسفر عنه البحث من نتائج، توصي الدراسة الحالية الهيئة التشريعية، وأصحاب القرار، والمعنيين بالقطاع المصرفي الجزائري بالأخذ بالتدابير اللازمة للتغلب على العوامل التي تحول دون تحقيق الريادة في قطاع المقاولاتية في الجزائر، والتي تتحدد في امور عدة أبرزها الآتي:

أولا–: تنظيم المحاضرات، واللقاءات، والندوات الدورية، واستغلال الوسائط التربوية المختلفة كالمدارس، والجامعات، والمؤسسات الدعوية، وأجهزة الثقافة الجماهيرية، ووسائل الإعلام المقروءة، والمسموعة، والمرئية لتبصير أفراد المجتمع بالعوامل التي تحول دون تحقيق الريادة في قطاع المقاولاتية، ووسائل التغلب عليها.

ثانيا–: التجريم القانوني للفوائد عموما بما في ذلك الفوائد المصرفية، وذلك لتلافي حالة الركود والانكماش الاقتصادي في سبيل تنشيط قطاع المقاولاتية، وتحقيق الصدارة في هذا القطاع الحيوي.

ثالثا–: عقد اتفاقيات الشراكة والتكامل مع البلدان الإسلامية امتثالا لتعاليم الإسلام الذي يأمر بتحقيق الوحدة بين المسلمين، وللتخلص من ربقة التبعية للدول الكفرية، ولفتح أسواق عديدة ومتنوعة لتنشيط قطاع المقاولاتية، وتعزيز قدرته على المنافسة والتصدر.

الهوامش

1) تُعَرَّف المقاولاتية بأنها"مجموعة من النشاطات التي يتم من خلالها إنشاء مؤسسة ذات طابع تنظيمي من خلال استغلال الفرص المتاحة من طرف فرد يتمتع بخصائص معينة من أجل تجسيد فكرة مبدعة، وبالتالي خلق القيمة". وبعبارة أخرى فإن المقاولاتية هي: "القيام بإنشاء مشروع استثماري يعمل على تحقيق الأرباح في ظل وجود درجة مخاطرة معينة بمختلف الموارد المتاحة في ظل بيئة اقتصادية تسودها تغيرات مفاجئة وتتميز بعدم التأكد ... ويتم ابتكار واختراع أفكار جديدة من شأنها أن تجعل المشروع القائم يتواكب مع التطورات التي تحدث في محيط المشروع من منافسة، وتطور أذواق المستهلكين، وغيرها من المتغيرات التي تستدعي التجديد والابتكار"؛ أي: أن المقاولاتية: "سلوك أو فعل مبدع للمقاول يهدف إلى خلق وتطوير المؤسسة بتوفير الموارد الأساسية وتسييرها بطريقة عقلانية لتحقيق فائض القيمة وتوفير فرص العمل للأفراد مع تحمل المخاطر الناجمة عن ذلك". ومجمل ما سبق فإن المقاولاتية تعني توجيه الاهتمام نحو المؤسسات الناشئة والصغيرة الحجم والمتوسطة يراجع: آمال مهاوة وفراح خالدي،

فعالية التعليم المقاولاتي في نشر وترقية الثقافة المقاولاتية في الجامعة الجزائرية؛ دراسة استطلاعية لآراء مُسَيِّري دور المقاولاتية في بعض الجامعات الجزائرية، **مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة**، المجلد (5)، العدد (2)، ص177، ومحمد تقرورت وخضراء عسلون ويزيد تقرارت، مساهمة التعليم الجامعي في غرس روح المقاولاتية النسوية؛ دراسة حالة الجزائر، **مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة**، المجلد (1)، العدد (2)، ص34، والزهرة مولاي علي، دور الأستاذ الجامعي في غرس روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، المجلد (5)، العدد (5)، ص 197، وعبد القادر عكوشي، المقاولاتية في الجزائر؛ عناصر إشكالية وتحليل سوسيولوجي، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، المجلد (11)، العدد (1)، ص544.

2) الإنتاج هو "بذل الجهد الدائب في تثمير موارد الثروة المباحة، ومضاعفة الغَلَّة من أجل رخاء المجتمع، ودعم وجوده وقيمه العليا". يراجع: فهد بن حمود العصيمي، **خطة الإسلام في موارد الإنتاج**، د. ط.، ص 2.

3) الكساد الاقتصادي هو انخفاض شديد في النمو الاقتصادي، ويستمر لعدة سنوات. وبعبارة أخرى، يمكن القول بأن الكساد هو: ركود اقتصادي شديد وأكثر قسوة وأوسع نطاقا.

مراجع الدراسة

- الأشقر، عمر سليمان، (1418هـ - 1998م). **بحوث فقهية في قضايا اقتصادية معاصرة**، ط1، عَمّان، الأردن، دار النفائس.
- الألباني، محمد ناصر الدين، المتوفى سنة (1420هـ). (1421هـ-2000م). **صحيح الترغيب والترهيب، خطبة الحاجة التي كان رسول الله صلي الله عليه وسلم يعلمها أصحابه**، ط1، الرياض، مكتبة المعارف.
- تقرورت، محمد، وعسلون، خضراء وتقرارت، يزيد، (2019). مساهمة التعليم الجامعي في غرس روح المقاولاتية النسوية؛ دراسة حالة الجزائر، **مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة**، جامعة حسيبة بن بو علي، دولة الجزائر، المجلد (1)، العدد (2)، ص ص 31 – 42.
- بن جمعة، أمينة، والربيعي، جرمان، (2017). دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة الجامعات؛ دار المقاولاتية بجامعة قسنطينة نموذجا، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المركز الجامعي ميلة، دولة الجزائر، العدد الخامس، يونيو، ص ص 269 – 293.
- بن رمضان، سامية، (2018). دور الجامعة في تشجيع روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي؛ رأس المال البشري؛ قراءة سوسيو اقتصادية، **مجلة علوم الإنسان والمجتمع**، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دولة الجزائر، الجزء الأول، العدد (26)، مارس، ص ص 197 – 220.

- بن الشيخ، عبد الناصر، وبن علية، لخضر، (2019). منظومة المقاولاتية في الجزائر، **مجلة الميدان للدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية**، المجلد الثاني، العدد السابع، يونيو، ص ص 367 – 378.
- الطريقي، عبد الله بن عبد المحسن، (1430هـ - 2009م). **الاقتصاد الإسلامي؛ أسس ومبادئ وأهداف**، ط11، الرياض، مؤسسة الجريسي.
- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، (د. ت.). **الموسوعة الاقتصادية والاجتماعية**، د. ط.، د. م.، د. ن.
- عبده، عيسى، (1397هـ - 1977م). **وضع الربا في البناء الاقتصادي**، ط2، القاهرة، دار الاعتصام.
- العصيمي، فهد بن حمود، (د. ت.). **خطة الإسلام في موارد الإنتاج**، د. ط.، المملكة العربية السعودية، د. ن.
- عكوشي، عبد القادر، (2022). المقاولاتية في الجزائر؛ عناصر إشكالية وتحليل سوسيولوجي، **مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية**، جامعة تامينغست، دولة الجزائر، المجلد (11)، العدد (1)، ص ص 532 – 552.
- علي، الزهرة مولاي، (2012). دور الأستاذ الجامعي في غرس روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، جامعة البليدة (2)، دولة الجزائر، المجلد (5)، العدد (5)، ص ص 188 – 202.
- الفخر الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي، المتوفي سنة (606هـ). (1420هـ). **مفاتح الغيب**، ط3، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- بن قطاف، أحمد، (2021). دور المقاولاتية ودورها في تشجيع روح المقاولاتية في الجامعات؛ دراسة تقييمية لدار المقاولاتية بجامعة برج بوعريرج، **مجلة الباحث الاقتصادي**، جامعة برج بوعريرج، دولة الجزائر، المجلد (8)، العدد (1)، ص ص 185 – 197.
- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي البصري الدمشقي، المتوفي سنة (774هـ). (1419هـ). **تفسير القرآن العظيم**، ط1، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية.
- مهاوة، آمال، وخالدي، فراح (2021). فعالية التعليم المقاولاتي في نشر وترقية الثقافة المقاولاتية في الجامعة الجزائرية؛ دراسة استطلاعية لآراء مُسَيِّري دور المقاولاتية في بعض الجامعات الجزائرية، **مجلة**

الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، دولة الجزائر، المجلد (5)، العدد (2)، ص ص 173 – 190.

- بن وريدة حمزة، وكروش، صلاح الدين، وهبول، محمد، (2021).تفعيل الثقافة المقاولاتية للطلبة الجامعيين من خلال دور المقاولاتية؛ دراسة ميدانية لدار المقاولاتية بالمركز الجامعي ميلة، **مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة**، جامعة المسيلة، دولة الجزائر، المجلد (6)، العدد (2)، ص ص 347 – 360.